معالي المستشار عبد المجيد محمود- النائب العام

أصحاب السعادة النواب العموم

السيدات والسادة، الحضور الكريم

لقاؤنا اليوم يشعرني بسعادة وفرح غامرين، تعيدني الذاكرة الى اواخر عام 2005 حين اطلقنا من هنا- من جمهورية مصر العربية- مشروع تحديث النيابات العامة في الدول العربية واعلنا بدء تنفيذ نشاطاته.

انطلقنا آنذاك من مبادرة متواضعة لتعزيز حكم القانون وبنينا عليها لتصبح استراتيجية بل مشروع اقليمي متكامل يضع نصب أعينه تحديث النيابات العامة في البلاد العربية ويعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر فيها:

اولا: تعزيز قدرات ومعرفة اعضاء النيابة العامة وذلك عبر اطلاعهم على وسائل ادارة الملفات والدعوى الجزائية وعلى اساليب التحقيق المتطورة في الجرائم المنظمة بالاضافة الى تقوية التزامهم واحترامهم لحقوق الانسان في الاجراءات الجنائية.

ثانياً: تطوير ادوات عمل النيابات العامة وادخال المكننة اليها بالاضافة الى تأسيس مركز خدمات المعلومات في كل دولة من الدول المشاركة الريادية في المشروع.

ثالثاً: تحديث القوانين الجزائية بما يتماشى مع النظم الدولية الحديثة وتأمين الضمانات اللازمة في الاجراءات الجنائية بما يحترم حقوق الانسان كما اقرتها المعاهدات والمواثيق الدولية.

رابعاً: تفعيل التعاون بين النيابات العامة ومنظمات المجتمع المدني وانشاء شبكة تواصل على الصعيدين الاقليمي والدولي بين اعضاء النيابات العامة لتعزيز مجالات التعاون والعمل المشترك بينهم.

في هذا الإطار، وتحديداً في سياق تعزيز قدرات ومعرفة أعضاء النيابة العامة، تندرج هذه الندوة الإقليمية حول "الفساد وغسل الأموال".

إن اختيارنا، لهذا الموضوع لم يكن تماشياً مع المساعي الدولية الدائمة لمكافحة الفساد وحسب، بل كان نابعاً من قناعتنا بأهمية هذا الموضوع وعلاقته ليس فقط برسالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بل بمحاور برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية بشكل خاص.

المشاركة، سيادة القانون، الشفافية والمسائلة هي ابرز هذه المحاور؛ ولعل الظروف الآن هي أكثر ما تكون مهيأة لتفعيلها.

وقد عبّر قادة العالم عن هذا الواقع في إعلان الأمم المتحدة للألفية حين أعربوا عن "ثقتهم بأنه يمكن للإنسانية في غضون السنوات المقبلة أن تحرز تقدماً عظيماً صوب السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد."

أيها السيدات والسادة،

إن الصلة وثيقة بين الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة؛ فتلك الأخيرة هي هدف متعدد الأبعاد يتحقق إلى حد كبير عبر وضع الآليات وبذل الجهود لمكافحة الفساد.

وقد أحرزت الأمم المتحدة في السنوات الماضية تقدماً ملموساً في هذا الإطار تمثل في وضع أحكام عامة وإطار قانوني للمعايير الدولية لمكافحة الفساد بحيث تم إصدار عدد من الاتفاقات والبروتوكولات الرئيسية.

أما على الصعيد العربي، فقد تم تبني مشروع معاهدة نموذجية حول مكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها بما يشمل الفساد وغسل الأموال وذلك منذ فترة لا تتعدى الأشهر في تونس.

ومن المتوقع أن تقر هذه المعاهدة في الدورة القادمة لجامعة الدول العربية.

إلا إن الجهود الدولية والإقليمية، على أهميتها، تبقى عاجزة ما لم تقترن بإجراءات عملية تتخذها الدول سواء على صعيد تشريعاتها الداخلية أو لناحية إنشاء شبكات تواصل وتعاون متبادل فيما بينها من اجل تعزيز سيادة القانون وتطوير أنظمتها المحلية للعدالة الجنائية.

و لا بد من التأكيد أن وجود مؤسسات قضائية وقانونية، وطنية أمرا ضرورياً وفعالاً لضمان نجاح هذه الإجراءات.

ولعل حظر الفساد أكثر ما يمكن هنا،
ذلك لان الفساد، وهنا اقتبس الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي انان "يضعف المؤسسات، والديمقراطية، ويساعد في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الأخرى".

إن مشروعنا، وانطلاقاً من كونه يرتكز في جوهره على تعزيز المؤسسات القانونية والقضائية وعلى رأسها النيابة العامة، كان لا بد وان يلحظ في خطة عمله نشاطات تعالج الفساد وغسل الأموال، خصوصاً و أن للنيابة العامة في هذا المجال دور لا يخفى على احد.

وقد تمت معالجة هذا الموضوع ً في الندوة الإقليمية التي عقدت في المملكة المغربية حول الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

كما أننا حرصنا على تنظيم زيارات ميدانية إلى دول جانبية وذلك لتعريف النواب العموم العرب على الممارسات الفضلى هناك فيما يختص بمكافحة الفساد و غسل الاموال، بالإضافة إلى الهيكلية والإستراتيجية المتبعة في هذا الشأن.

وان حديثي عن مكافحة الفساد وغسل الأموال قد لا ينتهي، خصوصاً وان عملي كمستشار رئيس لحكم القانون في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية أتاح لي الفرصة لاطلع عن كثب على الدور الذي يلعبه الفساد -وأنشطته الفرعية والمتلازمة معه كغسل الأموال- في إعاقة تعزيز القانون والحكم الرشيد.

إلا انه ونظراً للوقت المحدد لهذه المداخلة، لا بد وان انتقل إلى الحديث عن النشاطات الأخرى التي نظمها مشروع تحديث النيابات العامة في البلاد العربية دائماً في إطار مبادرة تعزيز القانون التي أطلقها برنامج الحكم الصالح.

لقد توسع المشروع عمودياً عبر إضافة مساحة المواضيع التي يعالجها لتشمل اكبر قدر من الامور ذات الطابع الجزائي كجرائم البيئة والمرأة.

كما توسع افقياً ليدخل دول جديدة ضمن الدول الريادية المعنية به. فقد بدأنا بأربع دول وقد أضيفت عليها مؤخراً لبنان والعراق وسنضيف عليها جزئياً الجزائر.
وقد شاركنا البحرين منذ البدء وقد تمت إضافة شركاء جدد من قطر ودبي وقريباً الكويت.

وبتفصيل أكثر،
لقد نظم المشروع العديد من النشاطات التي تخدم اهدافه، كان بعضها ما يلي:

اولاً: تم تنظيم عدد من ورش العمل الوطنية التي تتعلق بحقوق الانسان في كافة مراحل الاجراءات الجنائية بالاضافة الى ندوات اقليمية حول الجرائم الحديثة وسبل التحقيق فيها.

ثانياً: لقد تم انجاز دورة تدريب لاعضاء النيابة العامة بالتعاون مع معهد القضاء الفرنسي حول تقنيات ومنهجيات التدريب.

ثالثاً: لقد تم انجاز كافة التحضيرات في كل دولة من الدول المعنية بالمشروع لإنشاء وتجهيز مركز خدمات المعلومات القانونية والذي يحتوي على بنك معلومات يؤمن الحصول الفوري على النصوص القانونية او الاجتهادات كما يتيح للمستفيدين استخدام الانترنت لاجراء الابحاث القانونية. كما أن هذا المركزسيقدم خدمة فريدة من نوعها وهي تحضير ملف أجوبة لكل عضو في النيابة العامة لديه مسألة معقدة ويحتاج إلى مساعدة في البحث عن المراجع إليها.

رابعاً: لقد تم شراء عدد من الكتب الوطنية والعالمية لمركز المعلومات في كل دولة.

خامساً: لقد تم اشراك بعض أعضاء النيابة العامة العرب في أحداث وزيارات ميدانية تم تنظيمها على المستوى الدولي (مؤتمر الاتحاد الدولي لمكافحة الفساد في اندونيسيا، زيارة الى المملكة المتحدة، مؤتمر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة النيابة العامة في ايطاليا) وذلك من اجل تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات.

سادساً: لقد تم انجاز دورات على استخدام الكمبيوتر وعلى اللغة الانكليزية للنواب العموم في بعض الدول المعنية، وان العمل جاري على انجازها في البعض الآخر.

سابعاً: لقد تم البدء بتنفيذ كل من محور الابحاث الميدانية لعلم الاجرام ومحور تفعيل التعاون بين هيئات المجتمع المدني والنيابة العامة ومحور اصلاح القوانين وذلك بالاشتراك مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

ثامناً: لقد تم التعاقد مع مركز البحوث الاجتماعية والجنائية في مصر للبدء بتنفيذ دورات تدريب مدربين حول الجرائم الحديثة وتقنيات التدريب، وقد تم التعاقد مع خبراء دوليين في هذا الاطار ايضاً.

تاسعاً: لقد تم انجاز التحضيرات لانشاء واطلاق المعهد الاقليمي لعلم الادلة الجنائية.

عاشراً: لقد تم انجاز الموسوعة الالكترونية للقانون الجنائي العربي. وهي موسوعة ضخمة تضم: كافة التشريعات الجزائية العربية، كافة الاتفاقات الدولية والثنائية المتصلة بالقضاء الجزائي وحقوق الإنسان، مختارات من أحكام عربية وأجنبية، حوالي 3000 حكم ومختارات من فقه عربي ودولي. وهذه الموسوعة تتيح استرجاع المعلومات من كل دولة على حدة كما تتيح أيضا استرجاعها بطريقة العرض المقارن بين الدول العربية.

ولعل أكثر ما يميز كل هذه النشاطات هو تكريسها لمفعوم "استمرارية الخدمة" بحيث لا تشكل مجرد أحداث تؤدي نتائج قصيرة المدى وتفيد المشاركين المباشرين فقط؛ فمشروع تحديث النيابات العامة يعمل برؤية واضحة تضمن افادة اكبر قدر من النواب العموم وتؤمن نقل المعلومات وتوافرها حتى بعد انتهاء النشاط المحدد أو المشروع بأكمله.

وخير دليل على ذلك هو حرص المشروع على ان يتولى جميع المشاركين في الندوات وورش العمل والزيارات الميدانية، تنظيم حلقات نقاش مع زملائهم بعد عودتهم الى دولهم لافادتهم من الخبرات التي اكتسبوها وتسليمهم الوثائق المهمة التي حصلوا عليها. ذلك بالاضافة الى ان المشروع اعتمد سياسة التدريب على مرحلتين بحيث يقوم باعداد مدربين مؤهلين يتولون هم إجراء دورات تدريبية وطنية لزملائهم في الدولة بعد عودتهم اليها.

ايها السيدات والسادة،

استعرضت ما سبق، لأؤكد لكم أن مشروع تحديث النيابات العامة يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق اهدافه؛ بل انه حقق بعضاً منها.

الا انه، من باب الواقعية ومن باب التقييم الذاتي، لا بد وان اقر أن هذه الخطى لم تكن في طريق سالكة لا تخلو من اية صعاب؛ فقد واجهنا العديد من العراقيل والعقبات.

ولعل ابرزها كان ولا يزال الوضع الأمني المتوتر الذي يسود المنطقة العربية والذي يشكل عائقاً امام مبادرات التحديث والتغيير.

فكيف لنا ان نحث على الاصلاح والتطوير في حين ان المواطن مهدد في كل لحظة بسلامته وأمنه؟ او ليس الاستقرار الأمني احد ابرز مرتكزات الحكم الصالح؟

من هنا، كان تحدّينا اصعب وكان مجهودنا مضاعف.

و ها أنا، باسمي وباسم جميع العاملين في المشروع اؤكد التزامنا العمل على تفعيل النيابة العامة كمؤسسة رائدة في الانظمة القضائية العربية تقف في خط الدفاع الاول عن حقوق المواطنين ومصالحهم وتساهم في ترسيخ مبادىء العدالة والحرية.

كما اؤكد عزمنا كسب رهان التطوير وتعزيز القانون من اجل زيادة امن واستقرار المواطنين ودفع عملية التغيير الايجابي نحو الامام.

إن معنى التقدم والانجاز لا يمكن حصره في جهد شخصي للعاملين في المشروع او في مثابرة اضافية قمنا واياهم بها؛ فالاستمرارية هي عمل جماعي دؤوب يشاركنا فيه عدة اشخاص متفانون؛ بعزيمتهم يتجاوزون الصعاب، يبذلون من وقتهم وطاقاتهم لتحقيق غايات التحديث والاصلاح.

فكلمة شكر وتقدير للنيابات العامة، رؤساء واعضاء، على مساعدتهم لنا ومساندتهم المستمرة لنشاطاتنا وعلى حضورهم هذه الندوة.

كما كلمة شكر لزملائنا في العائلة الكبيرة، مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوطنية في دول المشروع الذين لم يتوانوا عن دعم نشاطاتنا بما توفر من إمكانات، بالإضافة إلى هيئات الأمم المتحدة المتخصصة كمكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون المخدرات و الجريمة و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان و غيرهم الذين دعموا مشروعنا كل في مجاله.

واشكر أيضاً الخبراء الدوليين والاقليميين الذين يغنون الندوات وورشات العمل بمحاضراتهم القيمة.

وأخيرا، وليس آخراً، اوجه تحية شكر للنيابة العامة المصرية وعلى رأسها معالي المستشار عبد المجيد محمود لاستضافتها هذا اللقاء وللجهود التي بذلتها لانجاحه.

والسلام عليكم.